اللجنة التنفيذية تعقد اجتماعا لبحث آخر المستجدات السياسية والميدانية

رام الله- الحياة الجديدة- عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أمس الثلاثاء، اجتماعا في مقر المنظمة بمدينة رام الله، برئاسة نائب الرئيس حسين الشيخ، وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية.

وجرى بحث آخر المستجدات السياسية والميدانية والجهود المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على شعبنا الفلسطيني، في غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية، وأهمية الربط الدائم بين المؤسسات في شقي الوطن، وسبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأكدت اللجنة التنفيذية دعمها الكامل لجهود السيد الرئيس والقيادة الفلسطينية في حشد الدعم العربي والإقليمي والدولي مع الأشقاء والشركاء والأصدقاء، من أجل حماية الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني، وتثبيت وقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية، والذهاب لإعادة الإعمار ووقف التهجير، ووقف التوسع الاستيطاني وإرهاب المستوطنين، والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى حكومة الاحتلال، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية، ومواصلة العمل مع الشركاء والأشقاء والمجتمع الدولي بما يفضي إلى عملية سياسية مستندة إلى قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال، وتنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتجسيد دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.

وتقدمت اللجنة التنفيذية بالتهنئة إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» لمناسبة نجاح أعمال المؤتمر العام الثامن للحركة، كما هنأت أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري المنتخبين، متمنية لهم النجاح في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني وتعزيز وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية.

وأكدت اللجنة التنفيذية أن ما تحقق من نجاحات انتخابية متتالية، بدءا من انتخابات الشبيبة، مرورا بانتخابات الهيئات المحلية التي جرت في شهر نيسان/ إبريل الماضي، وصولا إلى انتخابات حركة «فتح»، يعكس التزام دولة فلسطين والقيادة الفلسطينية بالنهج الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية وتجديد الحياة الوطنية والمؤسساتية، بمشاركة واسعة من قطاعي المرأة والشباب.

وفي هذا الإطار، ناقشت اللجنة التنفيذية وضع خارطة طريق للتحضير لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المقررة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، وكذلك التحضير لإجراء الانتخابات العامة، وهو ما يتطلب استكمال اعتماد الدستور الفلسطيني، وقانوني الأحزاب السياسية والانتخابات العامة، من خلال مواصلة الحوار الوطني الشامل واعتماد مسودة الدستور من المجلس المركزي قبل طرح الدستور للاستفتاء العام، بما يمهد لإجراء الانتخابات البرلمانية، ويصبح أعضاء البرلمان المنتخبون أعضاءً في المجلس الوطني القادم، إضافة إلى آلية اعتماد ممثلي المجلس الوطني في الخارج بما يعزز الشرعية الديمقراطية ووحدة النظام السياسي الفلسطيني للشعب الفلسطيني في كل مكان.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها وتقديرها لجمهورية مصر العربية الشقيقة والجمهورية اللبنانية الشقيقة، على ما قدمتاه من تسهيلات ودعم لإنجاح إجراء انتخابات حركة «فتح» في ساحات مصر ولبنان، بما يعكس عمق العلاقات الأخوية والتاريخية مع الشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ناقشت اللجنة التنفيذية الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة التي تواجه دولة فلسطين نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض الحصار المالي والاقتصادي واحتجاز أموال الشعب الفلسطيني، مؤكدة أهمية إطلاق حوار وطني مجتمعي اقتصادي شامل، بمشاركة مختلف القطاعات الوطنية، لمواجهة هذه التحديات، وتعزيز صمود أبناء شعبنا، وحماية الاستقرار الوطني والاجتماعي.

وفي ختام اجتماعها، أكدت اللجنة التنفيذية استمرارها في العمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، وإنهاء الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية، وصون القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

جدد مطالبته بتحرك دولي عاجل ومنسق لتنفيذ برامج التعافي المبكر واستعادة الخدمات الأساسية وتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية

مجلس الوزراء يحذر من عودة المجاعة وتفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة

***وزارة المالية ستصدر بيانا تفصيليا حول صرف دفعة من الراتب قبل العيد *دعا النقابات إلى وقف الفعاليات الاحتجاجية وتمتين تماسك الجبهة الداخلية أمام الهجمة الشرسة من حكومة الاحتلال ومستوطنيها *وجّه باستكمال حملة ترقيم المواشي وحصرها لإثبات ملكيتها وتعزيز برامج دعم صمود مربي الثروة الحيوانية *اعتمد إجازة عيد الأضحى المبارك من صباح يوم الثلاثاء المقبل وحتى مساء يوم السبت**

رام الله- الحياة الجديدة- حذر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية، أمس الثلاثاء، من خطورة ما كشفته التقارير الأممية بشأن تعرّض نحو 1.6 مليون إنسان في قطاع غزة، أي ما يقارب 77٪ من سكان القطاع، لخطر المجاعة بشكل فوري، نتيجة تراجع التمويل الإنساني وانخفاض تدفق المساعدات.

وفي السياق ذاته، جدد مجلس الوزراء مطالبته بتحرك دولي عاجل ومنسق لتنفيذ برامج التعافي المبكر، بما يضمن استعادة الخدمات الأساسية وتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية، مؤكدًا جاهزية الحكومة للعمل مع الشركاء على ضمان استمرار عمل المؤسسات الوطنية وتعزيز وحدة الوطن والولاية الفلسطينية على قطاع غزة والضفة الغربية. كما شدد على أن أي ترتيبات مؤقتة لمعالجة الأزمة يجب أن تدعم قدرة الحكومة على أداء مسؤولياتها الوطنية على كامل أراضي دولة فلسطين بما فيها قطاع غزة، لا أن تكون بديلًا عن الولاية الفلسطينية أو عن الانتظام الكامل لتحويل أموال المقاصة.

كما أدان المجلس تصاعد هجمات المستوطنين الإرهابية والتي وصلت إلى 143 اعتداءً خلال أسبوع، استهدفت 17 قرية فلسطينية، وأدت إلى استشهاد الفتى يوسف كعابنة (16 عاما) على يد مستوطنين في هجوم دموي على قرية جلجليا شمال رام الله، فيما أدت الاعتداءات إلى إصابة 13 مواطنا، بالتزامن مع تنفيذ 4 عمليات هدم لمنشآت فلسطينية، وتوزيع 51 إخطارا أخرى بالهدم، وإصدار أوامر عسكرية للاستيلاء على أراضٍ في بلدة قباطية وقرية النبي صاموئيل المحاصرة.

وأدان المجلس مصادقة سلطات الاحتلال على تحويل مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في حي الشيخ جراح إلى منشآت عسكرية، معتبرًا ذلك انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ومساسًا بعمل الأمم المتحدة ومؤسساتها وحصانتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجددًا المطالبة بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، ووقف اعتداءات المستوطنين والتوسع الاستيطاني.

إلى ذلك، وإذ يُحيّي مجلس الوزراء موظفي القطاع العام على صبرهم وتفانيهم في خدمة شعبهم وتعزيز صموده، فإنه يهيب بكل النقابات وقف الفعاليات الاحتجاجية لتمتين تماسك الجبهة الداخلية أمام الهجمة الشرسة من حكومة الاحتلال ومستوطنيها.

وفي هذا السياق، يؤكد مجلس الوزراء مجددا أن أموال المقاصة هي أموال فلسطينية، وتحويلها إلى وزارة المالية الفلسطينية يجب أن يتم بشكل كامل ومنتظم، وفق الاتفاقيات الموقعة والالتزامات القائمة.

وفي ظل هذا الحصار المالي المفروض على الحكومة، تواصل وزارة المالية جهودها لتأمين صرف دفعة من الراتب قبل العيد، وستصدر بيانا بهذا الخصوص لاحقًا، إلى جانب جملة من الخطوات الأخرى الهادفة إلى تعزيز صمود الموظفين». وفي سياق آخر، تقدم مجلس الوزراء بالتهنئة للسيد الرئيس ولأبناء شعبنا وحركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح- بنجاح انعقاد المؤتمر الثامن باعتباره أحد مسارات النهج الديمقراطي والوطني الذي تبناه وأعلنه السيد الرئيس محمود عباس.

إلى ذلك، وجّه مجلس الوزراء وزارة الزراعة باتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الأصول لترقيم المواشي وحصرها لإثبات ملكيتها في ظل تصاعد اعتداءات المستوطنين على المواشي وتكرار حوادث السرقة، إلى جانب مزيد من الخطوات لتعزيز برامج دعم صمود مربي الثروة الحيوانية.

كما صادق المجلس على توصيات اللجنة الفنية لإدارة أملاك الدولة في اجتماعها رقم 154، ومنها تخصيص أرض حكومية في أريحا لصالح وزارة التربية والتعليم العالي مقام عليها مدرسة، وتخصيص قطعة أرض من أراضي زواتا بمحافظة نابلس، لغايات إنشاء حديقة عامة، إضافة إلى تأجير قطع أراضٍ في محافظة نابلس لأغراض زراعية.

وصادق المجلس أيضًا على طلبات تمويل خاصة بشركات غير ربحية من جهات مانحة لغايات إغاثية وتنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

ولمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك، تقدم مجلس الوزراء بالتهنئة لعموم شعبنا متمنيًا أن يحل العيد القادم وقد تحققت مساعي شعبنا إلى الحرية والاستقلال، معتمدا إجازة العيد من صباح يوم الثلاثاء المقبل وحتى مساء يوم السبت.

«الرواية الشفوية»... ذاكرة الفلسطينيين الحية في مواجهة النسيان

طولكرم- الحياة الجديدة- مراد ياسين- أكدت ندوة ثقافية حوارية نظّمتها وزارة الثقافة بالشراكة مع جبهة النضال الشعبي والمجلس الاستشاري الثقافي في محافظة طولكرم، أهمية الرواية الشفوية باعتبارها أحد أبرز أدوات توثيق نكبة عام 1948، وحفظ الذاكرة الوطنية الفلسطينية من محاولات الطمس والتشويه، بوصفها شاهداً حياً على معاناة الفلسطينيين وتجربتهم التاريخية.

واحتضنت قاعة «الصداقة» في مقر جبهة النضال الشعبي بمدينة طولكرم فعاليات الندوة، بمشاركة نخبة من المثقفين والباحثين والمهتمين بالشأن الثقافي والتراثي، حيث جرى تسليط الضوء على كتاب الباحث الدكتور عبد الجبار خليلية الموسوم بعنوان: «الرواية الشفوية في أساليب تهجير ومعاناة الفلسطينيين في نكبة 1948».

وفي افتتاح الندوة، شدّد مدير مكتب وزارة الثقافة في طولكرم منتصر الكم على ضرورة دعم الجهود البحثية الرامية إلى توثيق الذاكرة الوطنية الفلسطينية، مؤكداً أن المؤسسات الثقافية تقع على عاتقها مسؤولية وطنية وأخلاقية في حماية الرواية الفلسطينية وتعزيز حضورها في المشهدين الأكاديمي والثقافي.

وأشار إلى أن الرواية الشفوية أصبحت ضرورة وطنية ملحّة، لما تمثله من وسيلة لحفظ الذاكرة الجمعية ونقل تفاصيل المعاناة الفلسطينية إلى الأجيال القادمة، بعيداً عن محاولات التزييف أو تغييب الحقائق التاريخية.

من جانبها، أوضحت الدكتورة ريم ناهل أن الرواية الشفوية تشكل مصدراً أساسياً في الدراسات التاريخية والاجتماعية، لما تختزنه من شهادات إنسانية حيّة تنقل تجربة الفلسطينيين بصورة مباشرة، خاصة في ظل محدودية بعض الوثائق المكتوبة المتعلقة بفترة النكبة.

وأكدت أن هذا النوع من التوثيق يمنح الباحثين فرصة لإعادة قراءة التاريخ من منظور الشهود والضحايا، بما يعزز البعد الإنساني للرواية الفلسطينية ويمنحها عمقاً أكبر في مواجهة السرديات المجردة.

بدوره، أكد الشاعر والأديب محمد علوش، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، أن الثقافة والأدب شكّلا على الدوام خط الدفاع الأول عن الهوية الوطنية الفلسطينية، مشيراً إلى أن الرواية الشفوية تمثل أحد أبرز أشكال المقاومة الثقافية في مواجهة سياسات التهجير والاقتلاع.

وأضاف أن الأدب الفلسطيني بقي وفياً لقضية الإنسان الفلسطيني وحقوقه التاريخية، وأسهم عبر عقود طويلة في صون الذاكرة الجماعية وترسيخ الانتماء الوطني.

وخلال الندوة، استعرض الباحث الدكتور عبد الجبار خليلية منهجية إعداد كتابه، موضحاً أنه اعتمد على جمع وتوثيق شهادات شفوية لعدد من الرواة والشهود من مخيمي طولكرم ونور شمس، بهدف إعادة بناء صورة أكثر دقة وعمقاً لأحداث النكبة وأساليب التهجير التي تعرض لها الفلسطينيون.

وبيّن أن العمل على الرواية الشفوية لا يقتصر على الجانب التوثيقي فحسب، بل يشكل أيضاً محاولة لصون الذاكرة الوطنية من النسيان والتشويه، وحفظ تفاصيلها للأجيال المقبلة.

وشهدت الندوة مداخلات لعدد من الباحثين والمشاركين، الذين دعوا إلى توسيع مشاريع التوثيق الشفوي لتشمل مختلف المخيمات والمناطق الفلسطينية، باعتبارها جزءاً أصيلاً من الذاكرة الوطنية الجماعية ومكوّناً أساسياً من مكونات الهوية الثقافية الفلسطينية.

واختُتمت الندوة بالتأكيد على أن الرواية الشفوية ستبقى أحد أهم الجسور التي تربط الفلسطيني بأرضه وتاريخه وحقوقه، وأن حماية الذاكرة الوطنية تمثل مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود الثقافية والأكاديمية والمجتمعية، للحفاظ على الحقيقة الفلسطينية حيّة في وجدان الأجيال القادمة.

فتوح ومجدلاني: اعتراض الاحتلال أسطول الصمود العالمي قرصنة بحرية منظمة وجريمة تنتهك القانون الدولي

رام الله- الحياة الجديدة- قال رئيس المجلس الوطني روحي فتوح: إن إقدام قوات الاحتلال على قرصنة سفن أسطول الصمود العالمي في المياه الدولية واعتقال المشاركين فيه ومن بينهم الطبيبة والناشطة الإنسانية الإيرلندية مارغريت كونولي، يمثل جريمة مركبة وانتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للبحار، ويكشف مجددا الطبيعة العدوانية لدولة الاحتلال التي باتت تتعامل مع البحر المتوسط بوصفه منطقة عسكرية مفتوحة لممارسة الإرهاب المنظم وفرض الحصار بالقوة المسلحة.

وأكد فتوح أن اعتراض بحرية الاحتلال سفنا مدنية بمهمة إنسانية قرب قبرص والسيطرة على السفن المشاركة، يشكل عملا من أعمال القرصنة البحرية المحظورة دوليا واعتداءً مباشرا على حرية الملاحة المدنية وانتهاكا لاتفاقيات جنيف وميثاق الأمم المتحدة، خاصة أن المشاركين في الأسطول كانوا يحملون رسالة إنسانية وأخلاقية، تهدف إلى كسر الحصار غير الشرعي المفروض على قطاع غزة.

وأضاف أن احتجاز النشطاء والمتضامنين الدوليين بالقوة المسلحة، يعكس إصرار حكومة الاحتلال على تجريم العمل الإنساني ومنع وصول المساعدات والإسناد التضامني إلى الشعب الفلسطيني، في وقت يتعرض فيه قطاع غزة لحرب إبادة وتجويع وحصار ممنهج تخالف كل المعايير القانونية والأخلاقية.

وشدد فتوح على أن المجتمع الدولي مطالب اليوم بمحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها المتكررة ضد المدنيين والمتضامنين الدوليين وضمان الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين وتأمين الحماية القانونية لسفن الإغاثة الإنسانية.

ودعا، البرلمانات الدولية والمؤسسات الحقوقية والإنسانية إلى فتح تحقيق دولي عاجل في جريمة اعتراض الأسطول، باعتبار أن ما جرى يمثل امتدادا لسياسة الحصار والعقاب الجماعي والهيمنة العسكرية على الممرات البحرية، في تحدٍ سافر للإرادة الدولية ولقيم العدالة وحقوق الإنسان.

واعتبر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي أحمد مجدلاني مهاجمة قوات الاحتلال الفاشية لأسطول الصمود العالمي، واستخدام القوة العسكرية لمنع الناشطين من إيصال المساعدات الضرورية لقطاع غزة يأتي في سياق استمرار ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين.

وأشار مجدلاني أن حرمان المدنيين الرازحين تحت الاحتلال من الإمدادات الأساسية والاحتياجات الحيوية يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويرقى إلى مستوى جريمة حرب.

وتابع د. مجدلاني بأن قيام ما تسمى البحرية الإسرائيلية بتنفيذ عمليات دهم واسعة استهدفت سفن الأسطول على بعد نحو 100 ميل بحري من السواحل، وأسفرت عن اعتقال ما يقارب 100 ناشط دولي كانوا على متن القوارب، بأنه قرصنة بحرية منظمة تتم في المياه الدولية.

وأضاف مجدلاني إن عمليات القرصنة التي تقوم قوات الاحتلال، بمثابة استهتار بالقانون الدولي والإنساني، ودليلاً على العنصرية والإرهاب الذي تقوده حكومة نتنياهو، وتحديها للمجتمع الدولي عبر الاعتداء على المتضامنين.

وجه مجدلاني تحية تقدير إلى جميع النشطاء والمتضامنين الدوليين الذين شاركوا في هذه السفن مؤكدًا أنهم خاطروا بحياتهم من أجل إيصال رسالة إنسانية واضحة مفادها أن الحصار المفروض على غزة لم يعد مقبولاً أخلاقيًا أو قانونيًا، وأن الصمت الدولي على استمرار هذه الممارسات لم يعد مبررًا.